نائب الرئيس مبارك الخرينج يرد على تصريح الدويسان

المجلس نجح في نزع فتيل الأزمة (تصوير: صالح محمد)

ـــي الحمود والأذينة إلى دور الانعقاد المقبل

رفض رسالتي لجنة التحقيق في عقدي جسر جابر ومحطة الزور.. ورفع الحصانة عن الفضل في قضية جنح صحافة

الموافقة على قانون التأمين ضد البطالة في المداولة الثانية وتكليف لجنة الداخلية بالتحقيق في عقد «سنستار»

وخاصة الاجتماعات المدعو فيها ضيوف.

علي الراشد: ارجو تأجيل البت في رسالة احمد المليفي الى الجلسة القادمة حتى نتناقش حولها مع العضو رئيس اللجنة.

وتلا الامين العام اقتراحا بتمديد وقت بند كشف الرسائل الواردة لمدة نصف ساعة اخرى، 27 من 55، عدم موافقة.

صباح الخالد: اشار الاخوة الاعضاء في مداخلاتهم عن العلاقات الكويتية - الخليجية فاحد مقومات وركائز علاقاتنا الخارجية هي علاقاتنا الخليجية ونترجم هذا الامر الى افعال ونجتمع مع اخواني في مجلس دول التعاون مرتين شهريا والوثائق المعروضة في كل اجتماع التي يتخذها القادة فالكويت تتبوأ المركز الاول في التنفيذ وتطبيق قرارات القمة الخليجية 82 في المئة وهذا هو المركز الاول، وهناك لجنة وزارية تجتمع كل 6 اشهر لمتابعة القرارات ونحن ننطلق من قناعة وسياسة خارجية ركيزتها الاولى الدائرة الخليجية.

عسكر العنزي: الرسالة صدرت بتاريخ 2/3 ولم تكن القضية قد حلت واشكر رئيس الوزراء على قرار وقف تسريح العسكريين من كل الجنسيات واشكر النواب الذين شاركوني الذهاب الى الرئيس فشكرا له، ونشكر له التمديد لاخواننا العسكريين ما قصرت يابو صباح.

واسحب الرسالة الاولى الخاصة بالعسكريين.

«وافق المجلس».

وزير الكهرباء: بالنسبة لمحطة الزور وجسر جابر فهذه العقود قد التزمت بها الحكومة والآن هناك لجنة تحقيق قائمة واخشى من الهدر للمال العام طالما هناك لجنة تحقيق وننتظر نتائجها.

سعدون حماد: المليفي قال ان اعضاء اللجنة ما يحضرون فالمحاضر موجودة وانا قد حضرت كل الاجتماعات، السبب الرئيسي ان كل المواضيع احيلت الى اللجان الاخرى فاصبح ليس لها دور.

يعقوب الصانع: جسر جابر للاسف اللجنة الفنية داخل وزارة الاشغال وتقرير ديوان المحاسبة كلهم رفضوا هذا العقد وجاء استثناء من مجلس الوزراء في غيبة المجلس هذا الامر يدعو للريبة.

فيصل الدويسان: المادة 57 من اللائحة تقتضي ان اي اقتراح يوزع على الاعضاء دون ان نعرف عنها شيء لانها توزع على اقراص مدمجة.

الرسالة الاولى تم سحبها.

الرسالة الثانية رسالة وزير المالية بخصوص مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب.

معصومة المبارك: استغرب هذه الرسالة لاننا تلقينا القانون في 10 فبراير واجتمعنا 3 اجتماعات بساعات مطولة وتكافا برسالة وزير المالية بالاستعجال، انجزناه.

وزير المالية مصطفى الشمالي: منذ 3 سنوات وتحاول ايجاد مخرج لهذا القانون تعطل في المجالس السابقة، واصبح هناك التزام واضح وطلب واضح من المنظمات الدولية لتنفيذ هذا القانون فكانت الرسالة لكي لا نمر بسلسلة اخرى من التعديلات واشكر اللجنة التشريعية، حتى لا تكون مثل الدول غير المتعاونة.

والرسالة ليس المقصود منها التقصير من قيمة اللجنة ولذلك ما في داعي للرسالة ونسحبها.

الرسالة الثالثة بطلب موافقة المجلس بطلب التصويت على الاقتراحات بقوانين.

علي الراشد: من يطلب الاقتراحات يطلب من الامانة ويتصل له اولا باول.

موافقة.

تأجيل رسالة احمد المليفي حتى المناقشة معه.

رسالة التريث في عقد جسر جابر ومحطة الزور هل يوافق المجلس، 21 من 35 عدم موافقة.

رسالة الاولويات «موافقة».

رسالة احالة مشروعات البدون الى حقوق الانسان «موافقة».

وتلا الامين العام اقتراحا بشأن تقديم بند الاستجواب على بند الحصانة.

علي الراشد: الموافق يرفع ايده، 21 من 55 «عدم موافقة».

بند الأسئلة

سؤال حسين القلاف الى وزير البلدية محمد العبدالله بشأن تزويده بنسخة من مشروع القانون المقدم من جابر الخالد بشأن معالجة اوضاع البدون والاجراءات التي اتخذها مجلس الوزراء في شأنه.

حسين القلاف: وزير الداخلية السابق جابر الخالد قال لي انا قدمت مشروعا بقانون الى المجلس حول تصنيف البدون فاين هذا القانون؟ لا ادري هذه المشكلة اصبحت مشكلة تشوه صورة الكويت، يجب معالجة هذه المشكلة، المجلس والحكومة يجب عدم جعلهم ينزلون الى الشارع.

نحن لسنا مؤزمين ولا طلاب مشاكل لكن هناك قضايا ملزمون بها امام الله والوطن، والوزير يجاوبني بانه ليس هناك قانون وعلى افتراض ان الشيخ جابر الخالد لم يقدم المشروع اصلا فهل لديكم يا حكومة رؤية او نهج «فلا علينا ولا غدا الشر» هناك من يتم تجنيسهم يسبون الامير، ويتطاولون على المسؤولين وهناك نائب يتحدى سمو الامير، ويقول ان حراكنا لا نريده سلميا، يتحدى الامير وجنسيته بها خلل.

محمد العبدالله: نؤكد نية الحكومة الصادقة في التعاون مع المجلس في شتى المجالات وخاصة البدون ونؤكد ان الحكومة سارية في تنفيذ التوصيات الواردة من جهاز معالجة اوضاع البدون، وليس عندنا ما نخفيه، والجهاز اجتمع مع المجلس لاطلاعه على اجراءات الجهاز، اما فيما يخص سؤال القلاف حول قانون «البدون» فنؤكد انه لم يتبين تقديم هذا المشروع او حتى مسودة به، وان القانون او مسودته ليست تحت ولاية وزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء.

حسين القلاف: هذه القضية تحتاج معالجة حتى ولو 20 في المئة حل لهذه القضية التي مضى عليها اكثر من 50 عاما، واتمنى ان يكون رد الوزير بداية حقبة جديدة لوضع حلول لهذه القضية.

سؤال معصومة المبارك لوزير الصحة عن عدد اقسام الطب النووي في المستشفيات الحكومية وعدد الاطباء والفنيين المتخصصين في كل قسم.

د. معصومة المبارك: كنت اتمنى ان تكون الاجابة شافية، واطمئن كل الوزراء عندما نمارس حقنا في الاسئلة لا نريد نصب الافخاخ انا عندي خبرة وزارة الصحة والطب النووي واعلم بان هناك قصورا وهذا موضوع خطير والتسرب فيه امر اخطر على سلامة المرض والعاملين في الطب النووي، وهناك بعض الاجابات لم تذهب الى منطوق السؤال، فما هي الطريقة المتبعة والاجراءات لسلامة القسم والوقاية من الاشعاع، فبعض المنظمات الدولية تلتزم المستشفى بالاستعانة بجهات غير محلية وغير متخصصة وغير مرخصة من الجهات المعنية لهذا القسم قسم الطب النووي.

سؤال عدنان المطوع للسيد وزير النفط لإفادته لماذا تم العمل بالتعميم 2012/20 الصادر بتاريخ 2012/12/27م، تم ايقافه.

عدنان المطوع: لدينا كثير من المظلومين بسبب الترقيات وطلبنا ايقاف تعميم ترقيات النفط الاخيرة وتمت على اسس مبهمة وغير واضحة.

وزير النفط: عندما اثير هذا الموضوع واشرت اليها في الاجابة تضم في عضويتها عبدالوهاب الوزان وعبدالملك الغربلي وسعد الوسمي وشكلت لمراجعة الآلية والاجراءات وهي لجنة حيادية وعالية المستوى وقابلت ولا تزال تقابل الكثير من المتظلمين، ومجلس الامة طلب من العرائض والشكاوى النظر في الموضوع ولننتظر نتائجها وتوصياتها.

وبالنسبة للتلياديين فهذا الموضوع لم ينته وسننظر اليه في حينه.

عدنان المطوع: الوزير وعد بتشكيل لجنة تحقيق من خارج المؤسسة ولم يتم ايقاف قرار الترقيات، ونريد ان نعود للنظام القديم الذي يحمي الكفاءة في الترقيات، والمخلص للكويت يتم استبعاده فيجب مراجعة طريقة الاختيار في الترقيات والعودة الى النظام القديم والنظام الحالي نظام عصابات.

علي الراشد: هل توافقون على البدء في الاستجوابات ام ننتهي من الحصانة.

طلبات رفع الحصانة

انتقل المجلس الى مناقشة بند رفع الحصانة عن النائب نبيل الفضل في 8 طلبات منها 5 جنح صحافة و3 طلبات جنح مرئي ومسموع.

يعقوب الصانع «مقرر اللجنة»: التقرير الاول جنح مرئي ومسموع مرفوعة من الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني بان المشكو من حقه اضر بسمعته واضر بالعلاقات الكويتية وغيرها من الدول العربية دولة قطر.

عبدالله معيوف «نظام»: الاخوان في اللجنة التشريعية انتو اخذتوا وقتكم في بحث الكيدية في عدمه واتمنى من الاخوان في اللجنة ان يتركوا الوقت لزملائهم في المجلس.

عدنان عبدالصمد: كلام الاخ عبدالحميد دشتي اثار حفيظتي وهو صحيح ان نوافق على ما جاء في تقرير اللجنة التشريعية وهناك خلاف في التشريعية وقد تتساوى الاصوات ويرجح صوت الرئيس وكما اكدنا مرارا ان الذهاب الى النيابة ليس جريمة وقد يقول هناك مالا يستطيع قوله هنا ونحن ضد هؤلاء الذين عملوا ضد الكويت وعملوا بضرب الكويت ولكن لا نريد ان تكون الخصومة شخصية ونريد ان يعطى اهل الحق حقهم وختم بقوله في فمه ماء وهل يستطيع ان ينطق من بفمه ماء.

خالد العدوة: استغرب من الشيخ حمد بن جاسم من كلمة رفع قضاياه على المواطنين وبدات اشك بانه مواطن والقضية في رفع قضايا على المواطنين.

وفي قطر يوجد عندها قناة الجزيرة التي تسب الكويت يوميا وفيصل القاسم والكلاب المسعورة التي تنهش في الكويت.

ومن هنا احيي ضاحي خلفان الذي قال ما اراد ان يقوله للكويتيين واليوم يظهر لنا حمد بن جاسم ويريد محاكمة كل الكويتيين واليوم يصورون الحراك ما يحدث في الكويت كانه ما يحدث في مصر واليوم الشاعر محمد بن الذيب يحكمون عليه بالمؤبد لانه قال قصيدة.

رولا دشتي تطالب بتأجيل استجواب وزير الداخلية

الخرينج للدويسان: رفضت تشكيل لجنة تحقيق للتأكد من الشراكة مع الكيان الصهيوني فما هدفك؟

.. والدويسان يعترض

الدويسان: هذا المجلس ليس بجيب الشعب.. وطلب التأجيل خطير وياليت وزراء المبارك تعلموا منه الشجاعة

معصومة: نمارس حقنا الرقابي تحت القبة بدون نصب أفخاخ للوزراء كما يدعي البعض

الهرشاني: لا نقبل اتهام الدويسان لوزير الداخلية بالعمالة لإسرائيل

الزلزلة: أتعجب من حكومة تقول خليجنا واحد وتقوم بدون إنذار بتسريح العسكريين الخليجيين

الزلزلة معترضا على تسريح العسكريين الخليجيين

الخرافي: عندما توقع الحكومة عقوداً فلا ينبغي إيقافها من المجلس.. دعوهم يعملون وإذا رأينا مخالفات نعالجها

الخرافي يطالب بالتوقف عن إيقاف العقود